

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة الأولى

أرجو بإضافة هذا الكتاب إلى المكتبة العربية أن أكون قد ساهمت بجهد جديد يضاف إلى تلك الجهود العديدة التي بذلت لعلم الاجتماع في مصر ، والتي بدأت منذ أكثر من عشرين عاماً على يد الأساتذة المصريين الذين حققوا وجود هذا العلم في جامعاتنا المصرية ، وأذكر منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة الإسكندرية والذي أنشأ له مدرسة خاصة في هذا الميدان ، بدأ بناءها في جامعة الإسكندرية في سنة ١٩٤٢ . وكان له الفضل بذلك في تخريج عدد كبير من دارسي هذا العلم والباحثين فيه ، كما أذكر أيضاً الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي ، وكان أول أستاذ مصري يتولى كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور حسن الساعني أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة عين شمس ، والأستاذ الدكتور حسن سعيان أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة الأزهر . كان لكل هؤلاء نصيبهم الكبير في نشر هذا العلم والنهوض بدراساته في الجامعات المصرية ، بل إن جهودهم قد تخطت نطاق الجامعة إلى المجتمع الأكبر فساهموا في دراسة كثير من مشكلاته ، كما وضعوا عدداً كبيراً من الكتب والمقالات في مجالات علم الاجتماع المختلفة .

وكما أشرت إلى عدد من علمائنا المصريين ، أرى واجباً عليّ وأنا أقدم لهذا الكتاب في علم الاجتماع أن أشير إلى جهود بعض الأساتذة الأجانب الذين جاءونا زائرين في جامعاتنا ، وكان لهم فضل كبير في هذا المجال ، وكان أولهم في ذلك البروفسور إيفانز برينشارد أول أستاذ لكرسي الاجتماع بجامعة القاهرة وذلك في سنة ١٩٣٢ ، والمرحوم البروفسور آرثر موريس هوكرت أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ابتداء من سنة ١٩٣٤ حتى توفي في مصر سنة ١٩٣٩ ، كما أخص بالذكر أيضاً المرحوم البروفسور رادكليف

يراون أحد مؤسسى علم الاجتماع المقارن والذى عين أستاذاً بجامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٨ . ولم يغادر الإسكندرية إلا وكان قد أنشأ فيها معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب . ويهتما فى هذا المعهد أثره الكبير فى نشر الوعى الخاص بالدراسات الاجتماعية العلمية بعد أن أخذ على عاتقه مهمة تخريج عدد كبير من دارسى علم الاجتماع ابتداء من سنة ١٩٥٠ ، ولا يزال مستمراً فى رسالته هذه حتى الآن ، وقد استفاد هؤلاء الخريجون من معهدهم كما أفادوا بلادهم فى كثير من الميادين الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالجامعة أو باحثات العلمية الأخرى . كما يهمنى أن أشير أيضاً ونحن بصدد الكلام عن معهد العلوم الاجتماعية إلى المرحوم البروفسور زدلك أولرخ الذى أصبح مديراً لهذا المعهد ابتداء من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤ حين عين أستاذاً لكرسى الاجتماع بجامعة عين شمس . ويعتبر البروفسور أولرخ صاحب مدرسة فى البحث . أخلص لها كل الإخلاص حتى توفى بالقاهرة فى سنة ١٩٥٦ .

أما عن موضوع هذا الكتاب الذى أقدمه ، فليس موضوعاً جديداً يكتب فيه لأول مرة ، بل الواقع أنه قد سبقنى إلى الكتابة فيه كثير من الأساتذة المصريين الذين وضعوا فى نفس الموضوع كثيراً من الكتب التى تعتبر بحق اللبنة الأولى فى هذا الميدان . وكثانى بهذا لا يخرج عن كونه جهداً جديداً يضاف إلى الجهود السابقة كما يعتبر مكملها فى بعض الحالات ، وأخص من هذه الجهود السابقة ما قدمه الأستاذ الدكتور حسن سعبان فى كتابه « أسس علم الاجتماع » . والأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب أستاذ الاجتماع بجامعة القاهرة ، فى كتابه « علم الاجتماع ومدارسه » ، والدكتور محمد عاطف غيث مدرس علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية فى كتابه « علم الاجتماع » . كما أضيف إلى هذه الجهود السابقة ما ساهم به عدد من الأساتذة عن طريق ترجمة أهم ما كتب فى هذا الموضوع فى الخارج ، وأخص منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى حين ترجم إلى العربية كتاب ( المجتمع ) لماكفروبيج فى سنة ١٩٥٧ ، والأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى أستاذ الاجتماع بجامعة الإسكندرية بترجمة كتاب « المدخل فى علم الاجتماع » لرينيه مونييه فى سنة ١٩٥٠ ، كما قام بترجمة كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع » لأرمان كوفيليه فى سنة ١٩٦٢ بالاشتراك مع الأستاذ عباس الشربى المفتش بوزارة التربية والتعليم وخريج معهد العلوم الاجتماعية . كما قام الدكتور فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة المساعد بجامعة عين شمس بترجمة كتاب ( علم الاجتماع ) لموريس حتربرج فى سنة ١٩٦٠ .

وليست هذه هي المرة الأولى التي أكتب فيها هذا الموضوع ، فلقد سبق لي ذلك في سنة ١٩٦٢ حينما اشتركت في وضع كتاب ( أصول علم الاجتماع ) مع الدكتور مصطفى الحشاش والدكتور محمد طلعت عيسى مدرس الاجتماع بجامعة القاهرة والدكتور عبده الخولى أستاذ الاجتماع المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . والدكتور عبد الباسط حسن مدرس الاجتماع بمعهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، كما اشتركت قبل ذلك في عام ١٩٦١ في كتاب آخر بعنوان ( مذكرات في علم الاجتماع ) مع الدكتور مصطفى فهمى مدير الليسيه بالإسكندرية والأستاذين حسن كمال لطفى وعبد الرازق المكى من خريجي معهد العلوم الاجتماعية . أما أول محاولة لي في ذلك فكانت كتاب ( علم الاجتماع ) الذى وضعته في سنة ١٩٥٤ بالاشتراك مع زوجتى السيدة رسمية عيسى رئيسة قسم بوزارة التربية والتعليم ، والأستاذ مصطفى الجندى رئيس مدينة ديرب نجم ، والأستاذ حسن كمال لطفى المدرس الأول بدور المعلمات ، وقد وضعنا هذا الكتيب عقب تخرجنا جميعاً من معهد العلوم الاجتماعية .

وعلى الرغم من كل ما كتب في موضوع هذا الكتاب ، فإنى ما زلت أعتبره موضوعاً بكرةً ، إذا قيس بما كتب فيه باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما مما لا يزال معه مجال هذا العلم مفتوحاً لدراسات أخرى كثيرة لا بد أن تأخذ مكانها يوماً ما في المكتبة العربية .

لقد وضعت هذا الكتاب في ثلاثة أبواب رئيسية هي على التوالى : المدخل لعلم الاجتماع ، وتاريخ التفكير الاجتماعى ، وطرق البحث في علم الاجتماع . ولقد كان في الإمكان أن ينفرد كل من هذه الأبواب بكتاب مستقل ، ولكننى فضلت أن أجمعها كلها في كتاب واحد نظراً لترابط موضوعاتها ووجوب تقديمها كوحدة متماسكة ، ونحن في مستهل دراستنا لعلم الاجتماع الذى تميزت نشأته بارتباط دراساته بتحديد طرق البحث المناسبة له كعلم جديد بين العلوم ، كما لا يخرج تاريخ التفكير الاجتماعى عن عرض للمراحل التى اجتازها هذا العلم في نشأته ونشأة طرق البحث الخاصة به .

ويشتمل كل باب من هذه الأبواب الرئيسية على عدد من الفصول التى يدرس كل منها ناحية معينة ، وقد اكتفيت في كل باب بعدد من الموضوعات الهامة ، والكتاب بذلك لم يطرق كل الموضوعات التى تدخل في نطاق علم الاجتماع ، وإنما تلك التى رأيت

وجوب الإلمام بها كخطوة أولى لدراسة المجتمع الإنساني. وقد اخترت لترتيب هذه الفصول نوعاً من التسلسل المنطقي الذي يتفق وظهور موضوعاتها، فالفصل الأول من الباب الأول يهدف إلى تعريف الطالب بعلم الاجتماع ووضعه بين العلوم الاجتماعية الأخرى، ثم تعريف لهذا العلم كما انتهى إليه العلماء في هذا الشأن. ويهتم الفصل الثاني بالمجتمع الإنساني، نشأته وأشكاله ووظائفه، وأخيراً ما نشأ نتيجة هذه التجمعات مما يتمثل فيما اصطلح عليه من تسميات كالتنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي. ونظراً لتشعب هذه الموضوعات وتعقدها فقد أفردنا لها عدداً من الفصول التي تدرسها بشيء من التفصيل، فيدرس الفصل الثالث كلا من التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي، ويدرس الفصل الرابع النظم الاجتماعية عامة، كما اخترت عدداً من النظم البارزة في المجتمع كمنهج هذه النظم، وخصصت لذلك الفصل الخامس لدراسة النظام الاقتصادي، والفصل السادس لنظام الأسرة، والفصل السابع لنظام الزواج، وإذا انتقلنا إلى الفصل الثامن نكون قد آتقلنا إلى موضوع أساسي آخر هو العمليات الاجتماعية، ولا يضم هذا الفصل كل أنواع هذه العمليات اكتفاء بعدد من العمليات الرئيسية التي يهتم الطالب بالإلمام بها ودراستها وهي عمليات التعاون والمنافسة والصراع والتوفيق والتمثيل. أما الفصل الأخير من الباب الأول وهو الفصل التاسع فقد خصصته لدراسة النظام الطبقي، وهي ناحية اجتماعية هامة ممثلة في جميع المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، البدائي منها والمتحضر. ولقد تعرضت في هذا الفصل للأشكال الطبقيّة الرئيسية الثلاثة، وهي النظام الطائفي الذي يستمد كيانه من النظام الديني السائد، ثم النظام القانوني الذي يقوم على أساس ما يحدده القانون في هذا الشأن، وأخيراً النظام العرقي الذي لا يقوم على أساس ديني أو قانوني معين وإنما على أساس من العرف السائد بين الناس.

ويتضمن الباب الثاني من الكتاب وعنوانه (تاريخ التفكير الاجتماعي) عدداً من الفصول التي تستعرض نشأة وتطور التفكير الاجتماعي منذ أقدم العصور إلى أن انتهى به الأمر بظهور علم الاجتماع بوضعه الحالي كعلم موضوعي تجريبي نظري. شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية الأخرى. وقد استقل الفصل الأول بدراسة نشأة هذا التفكير وتطوره، دون أن تتبع هذه النشأة في كل بلاد العالم اكتفاء بعدد من البلاد التي اعتبرناها رائدة لغيرها في ذلك. وهذه البلاد هي مصر واليونان والإمبراطورية الرومانية، كما أفردنا فصلاً خاصاً لدور الفكر الاجتماعي الإسلامي في هذا المجال ومثلنا باثنين من رواد هذا الفكر

في العالم الإسلامي ، هما الفارابي وابن خلدون ، وما ساهما به من نصيب بارز في توجيه الدراسات التي تتعلق بالمجتمع . انتقلنا بعد ذلك إلى الدراسات الاجتماعية التي تعتبر ممهدة لظهور علم الاجتماع ، وخاصة ما تعلق منها بالسياسة وفلسفة التاريخ وإصلاح المجتمع ، وقد مثلنا لكل ذلك بأبرز من كتبوا في هذه الدراسات أو فلسفوا حولها ، وقد استغرق ذلك الفصل الثالث كله . أما الفصل الرابع بعنوان ( نشأة علم الاجتماع ) فقد اشتمل عرضاً لنشأة هذا العلم في العصر الحديث على يد عدد كبير من رواده الذين اخترت منهم أربعة لتقديمهم في هذا الكتاب ، وهم أوجيست كونت وإميل دوركايم في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا وفرديناند تونيز في ألمانيا ، مع الإشارة إلى أهم ما ساهموا به من دراسات تتعلق بهذا العلم الجديد .

وفي مجال دراستنا لطرق البحث الاجتماعي فقد خصصت لذلك الباب الثالث من الكتاب ، ويشتمل على أربعة فصول يبحث الأول منها فيما يجب أن تتميز به الدراسات الاجتماعية من اتجاهات معينة تبعدها عن الطابع الفلسفي والذهني الذي تميزت به هذه الدراسات في المرحلة السابقة لنشأة علم الاجتماع ، ذلك الطابع الذي عطل علم الاجتماع عن أن يحتل وضعه المناسب بين العلوم الأخرى لفترة طويلة من الزمن ، ويهتم الفصل الثاني بتحديد المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية الاجتماعية ، وهي مناهج المسح الاجتماعي ، والبحث الاجتماعي ، وبحث الحالة والمنهج التاريخي ، وأخيراً المنهج التجريبي ، كما رأيت أن أمثل بشيء من الاختصار بعدد من البحوث التي أجريت وفقاً لكل منهج منها .

ولما كان كل منهج من المناهج السابقة يرتبط بطريقة أكثر للحصول على البيانات المطلوبة للبحث ، فقد تعرضت في الفصل الثالث لأهم هذه الطرق ، ومنها طريقة المقابلة الشخصية التي يحصل بها الباحث على البيانات اللازمة عن طريق مقابله الشخصية للأفراد موضوع الدراسة ، وطريقة الاستبيان التي لا تعتمد على المقابلة الشخصية وإنما على الاتصال البريدي في العادة ، وطريقة الاتصال التليفوني وهي تعتبر في هذا المجال أحدث من الطريقتين السابقتين ، وأخيراً تعرضت لطريقة الملاحظة وهي أقدم الطرق كلها ، وذلك حين لم يكن أمام الإنسان غيرها لكي يحصل على ما يريد من بيانات ، ولكنها برغم قدمها لا تزال تستخدم إلى يومنا هذا كطريقة مكتملة للطرق السابقة على

الأقل . وقد راعيت في عرضي لكل هذه الطرق أن أشير إلى نقاط القوة والضعف فيها ،  
أو إلى مزاياها وعيوبها .

وقد خصصت الفصل الأخير من الباب الثالث من الكتاب أيضاً لدراسة العينات وطرق اختيارها . وهي عنصر هام في البحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر ، حيث لا يمكن لأغلب البحوث الاجتماعية أن تتم على كل المجموعة التي يدخل البحث في نطاقها ، مما أوجب ضرورة الاكتفاء بدراسة عينة تختار على أن تكون ممثلة للمجموع الذي اختيرت منه . أما عن طريق اختيار هذه العينة وطرق اختيار وحداتها بعد ذلك تم تحديد حجم العينة المناسب والذي يمكن أن نظمن إليه إذا أردنا التعميم على المجموع ، فهذا كله هو موضوع هذا الفصل الأخير .

ويود المؤلف أن يعبر عن خالص شكره لمؤسسة الثقافة الجامعية للطباعة والنشر على تعاونها الصادق في إخراج هذا المؤلف .

وفي ختام هذه الكلمة أرجو أن أكون قد وفقت في هذا الكتاب . وأن أكون قد ساهمت به بنصيب في المجال الاجتماعي العلمي .

والله ولي التوفيق

عبد الحميد لطفى

الإسكندرية في ١ من يناير سنة ١٩٦٥ .